مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 11 تموز/يوليه 2013، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، و19/00 بتوقيت جنيف، و22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 12 تموز/يوليه 2013 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2013/33*
Original: English

التقرير يشير على الحكومات بألا تنسى تعزيز القطاع الخاص وهي تخفض الحواجز التجارية في أفريقيا

تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2013 يفيد بأن التجارة داخل المنطقة تبشر بآمال كبيرة – شريطة أن تكون الشركات الأفريقية قادرة على الإمداد بالسلع

جنيف، *11 تموز/يوليه 2013* – يفيد تقرير جديد صادر عن الأونكتاد بأن الحكومات الأفريقية باشرت حملة كبرى لخفض الحواجز التجارية بين بلدان القارة، ولكنه ينبهها إلى ضرورة اتخاذ تدابير صارمة في هذا الصدد لتعزيز قطاعاتها الخاصة، وإلا ستستفيد الشركات الأجنبية أكثر من الشركات الأفريقية من المكاسب المتأتية من هذا النظام التجاري الميسّر.

وقد صدر اليوم ***تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2013*** [1]، عنوانه الفرعي *"التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"*.

ويرحب التقرير بقرار الزعماء الأفارقة في كانون الثاني/يناير 2012 إلغاء الحواجز التجارية بين البلدان الأفريقية لتعزيز التجارة في المنطقة.

ويشير التقرير إلى ضرورة ذلك الإجراء لأن السنوات الأخيرة شهدت اتجاهات عكسية: فقد تراجعت حصة التجارة بين البلدان الأفريقية من مجموع التجارة في القارة من 22.4 في المائة في عام 1997 إلى 11.3 في المائة في عام 2011. وبلغ إجمالي حجم التجارة بين البلدان الأفريقية (الصادرات والواردات) 130.1 بليون دولار في عام 2011. وقد لا تكون هذه الإحصاءات وافية بالنظر إلى انتشار التجارة غير الرسمية عبر حدود بلدان القارة، ولكنها تقدم أرقاماً هزيلة مقارنة بباقي

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311 unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/en/pages/Media.aspx

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.13.II.D.2, ISBN-13: 978-92-1-112866-6) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. والسعر هو: 28 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (مع خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

مناطق العالم. ففي الفترة 2007-2011 مثلاً، بلغ متوسط حصة الصادرات بين بلدان المنطقة 11 في المائة من مجموع الصادرات في القارة، مقارنة بنسبة 50 في المائة في آسيا و70 في المائة في أوروبا.

ويذهب التقرير إلى أن إزالة الحواجز التجارية عامل هام، ومع ذلك لن يُحدث الأثر المنشود ما لم تكمله جهود تبذلها الحكومات لزيادة تنوع وتطور السلع التي تنتجها اقتصاداتها – وهذه عملية يسميها خبراء الاقتصاد توسيع القدرات الإنتاجية. وينطوي ذلك على اتخاذ تدابير مثل الارتقاء بالهياكل الأساسية، وتحسين مهارات القوى العاملة المحلية، وتشجيع مجال تنظيم المشاريع وتيسيره، وزيادة حجم شركات التصنيع القائمة كي يتسنى لها تلبية احتياجات الأسواق الكبرى وتحقيق وفورات حجم كبرى في عملية إنتاج سلعها.

ويرى *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* أن على الأمم الأفريقية، بعد أن فسحت المجال أمام زيادة التجارة الإقليمية – وما تعد به من نمو اقتصادي – أن توفر السلع التي سيبيعها بعضها لبعض، وإلا ظفر المنافسون الأجانب بالفراغ القائم في السوق. ويوصي التقرير أيضاً بأن تعزز الحكومات الأفريقية القطاع الخاص بتيسير الحصول على التمويل وخفض كلفته، وبتعزيز آليات تشاور الحكومة مع القطاع الخاص.

ويفيد التقرير بأن الزراعة هي بالذات مكمن الفرص غير المستغلة في الأجل القصير للتجارة الإقليمية في أفريقيا. فتضم أفريقيا حوالي 27 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم التي يمكن استغلالها لزيادة الإنتاج الزراعي. ومع ذلك يلجأ كثير من بلدان القارة إلى استيراد الأغذية والمنتجات الزراعية من بلدان خارج أفريقيا. وتشير الدراسة إلى أن 37 بلداً أفريقياً كان مستورداً صافياً للغذاء، و22 بلداً كان مستورداً صافياً للمواد الزراعية الخام، في الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2011. أما حصة التجارة بين بلدان أفريقيا في الأغذية والماشية فلم تبلغ سوى 17 في المائة تقريباً من مجموع التجارة العالمية في هذا المجال. ويذهب التقرير إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها واضعو السياسات الأفارقة يكمن في سبل استغلال هذه الفرص في التجارة الإقليمية، أو "الاستفادة مما هو في المتناول"، وضمان بقاء معظم المكاسب في أفريقيا.

غير أن التقرير يبين أن أكبر فرصة على المدى الطويل – وأكبر تحد – هما تحسين القدرات الصناعية لتوفير السلع التي تؤدي التجارة الإقليمية عادة إلى زيادة الطلب عليها. ويشير التقرير إلى أن الفوائد الناتجة عن توسيع نطاق التجارة الإقليمية إلى حد كبير – كما يتجلى بوضوح في آسيا – هي أن بيع السلع في أسواق مجاورة تعطي الشركات ميزة من حيث التكاليف تتحقق من خلال القرب، وإمكانية انخفاض نفقات النقل، وحسن الاطلاع الذي يسمح بتكييف السلع وفقاً للظروف المحلية، وفي حالة وجود ما يكفي من المستهلكين، من خلال كتلة حرجة كافية لتبرير الحاجة إلى تكثيف الصناعة.

وتُظهر التدفقات التجارية القائمة بعض الإمكانات المتاحة: فيبدو أن البلدان الأفريقية تصدر نسبة كبرى من السلع المصنعة فيما بينها (43 في المائة من مجموع التجارة بين البلدان الأفريقية)، في حين لا تشكل السلع المصنعة سوى 14 في المائة من مجموع الصادرات الأفريقية إلى الأسواق الخارجية.

والتحدي جلي أيضاً. فحصة أفريقيا في الصناعة التحويلية العالمية لا تتجاوز 1 في المائة. ويمثل التصنيع حوالي 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في القارة، مقارنة بنسبة 35 في المائة في شرق آسيا والمحيط الهادئ و16 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويعني تدني مستوى تنمية الصناعة التحويلية في أفريقيا أن المصنوعات – مثل السيارات والآلات والأدوات الإلكترونية – يجب أن تُستورد من الخارج، مما يطرح مشكلة ويتيح فرصة في آن واحد. فوفقاً للتقرير، لو أمكن دمج الأسواق الوطنية المختلفة دمجاً فعلياً في سوق إقليمية كبرى، سيُتاح ما يكفي من المستهلكين لدعم توسيع نطاق الصناعة داخل المنطقة.

ويشير التقرير إلى تحد آخر هو أن تكاليف نقل السلع في أفريقيا هي من أعلى التكاليف في العالم. ففي وسط أفريقيا، يكلف نقل طن واحد من السلع عبر الطريق المؤدي من دوالا في الكاميرون إلى نجامينا في تشاد 0.11 دولار للكيلومتر، وهو ما يتجاوز ضعف تكلفة نقله في أوروبا الغربية (0.05 دولار) ويربو على خمسة أمثال تكلفته في باكستان (0.02 دولار).

ويذهب التقرير إلى أن طبيعة السلع التي تنتجها الشركات الأفريقية وتصدرها مهمة لنمو التجارة بين البلدان الأفريقية وتوسعها. فالبلدان الأفريقية تنتج وتصدر مجموعة محدودة من السلع، معظمها سلع أساسية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2011، شكل منتجان أكثر من 80 في المائة من صادرات أنغولا والجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا إلى بلدان أفريقية أخرى. وتشير الدراسة إلى أن غياب التنوع الاقتصادي وضعف قاعدة التصنيع في أفريقيا يعوقان التجارة بين بلدان المنطقة.

ويفيد التقرير بأن إطلاق العنان للإمكانيات التجارية لدى القطاع الخاص يتطلب معالجة ما يميز هيكل الشركات الأفريقية من سمات تعوق التجارة الإقليمية. فيبدو مثلاً أن حجم الشركات الأفريقية غالباً ما يكون صغيراً جداً، مما يجعل من الصعب عليها بلوغ الحد الأدنى الضروري في عملياتها لتكون قادرة على المنافسة. فمتوسط حجم شركة تصنيع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو 47 عاملاً، مقارنة بـ 171 عاملاً في ماليزيا، و195 في فييت نام، و393 في تايلند، و977 في الصين. ولا توجد روابط متينة أيضاً بين الشركات الصغيرة والكبيرة في أفريقيا، مما يجعل من الصعب على الشركات الصغيرة أن تستفيد من المهارات والقدرات الابتكارية المتاحة للشركات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة على نمو الشركات الصغيرة. وتشمل المشاكل الهيكلية الأخرى التي تعاني منها مجموعة الشركات الأفريقية ارتفاع نسبة الشركات غير الرسمية، وتدني مستوى قدرة الصادرات على المنافسة، والافتقار إلى القدرة على الابتكار في مجال الأعمال.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية أن تحافظ البلدان الأفريقية على السلام والاستقرار باعتبارهما شرطين لا بد منهما لتدعيم تنمية القطاع الخاص وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، حسبما يرد في التقرير. فقد أظهرت الأدلة الأخيرة، مثلاً، أن النزاع السياسي الذي انطلق في كوت ديفوار في أواخر تسعينات القرن الماضي قلص التبادل التجاري بين بلدان الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا بحوالي 60 في المائة خلال الفترة الممتدة من عام 1999 إلى عام 2007.

*** ** ***